جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مشكلية العلاقة بين الفقر والجريمة

الدكتور : عبدالقادر الزغل

الرياض

1406 هـ - 1986 م

البحث الأول

مشكلية العلاقة بين الفقر والجريمة★

تطرح هذه الورقة العلاقة بين الفقر والجريمة كمشكلية وليست كعلاقة سببية ثابتة رغم ان الفكرة الرائجة والمتعارفة تتصور أن الفقر هو أهم عامل في السلوك الاجرامي وتتجه الاحصاءات الخاصة بالمنحرفين المنتمين الى أوساط فقيرة الى تأكيد هذا الرأي كما تركز الدراسات الميدانية المتصلة بالانحراف على الأحياء الشعبية والفقيرة.

ومما يدفعنا الى مناقشة مدى صحة هذه العلاقة ومراجعتها هو أن الفقر فى الأوساط الريفية لا يؤدي حتما - كما دلت على ذلك الاحصاءات الى الجرائم التي نقف عليها في الأحياء الفقيرة في المدن. كما أن تحسّن ظروف العيش الجماعي في بعض المجتمعات المصنعة والتي يعرف عنها انها ضمنت مستوى راقيا من العيش تاريخيا وحضاريا لم يتبعه انخفاض في نسب الجرائم بل كان واقع الاجرام عكس ذلك.

ولتوضيح هذه العلاقة بطريقة علمية نرى انه من الضروري تحديد كل من مفهومي الفقر والجريمة.

مفهوم الفقر:

يشير الفقر من الناحية الاقتصادية الى الفئة التي لا تحصل الا على مداخيل مادية ضعيفة تجعلها تحتل في كل مجتمع اسفل لسلم في التراتب الاجتماعي.

★ اعداد : د. **عبدالقادر الزغل** باحث في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - الجامعة التونسية - تونس.

وهذا لا يعني ان الفقراء في كل البلدان لهم نفس الامكانات المادية فظروف العيش لمن يعتبرون «فقراء» في المجتمعات المصنعة أحسن من الظروف التي تعيشها أغلبية السكان في بعض المجتمعات غير المصنعة وذات الموارد المحدودة وحالة الفقر وضعية غير مطلقة وانما هي نتيجة مقارنة بين أوضاع وحالات اقتصادية مختلفة داخل واقع اجتماعي محدد، اي انها تعني وجود حاجات تعتبر اساسية في المجتمع لكن تعوزها الوسائل الكفيلة بتسديدها.

وهذه الحاجات ليست بيولوجية للحياة ودفع الموت بل هي حاجات اجتماعية يتمثلها الفرد ويستنبطها ويرى انه بدونها لاتكتمل شخصيته ولا يكون له وجود اجتماعي حقيقي.

والفقر في كل المجتمعات تحدده مؤشرات متعددة منها الدخل المالي ونوعية المسكن والمرافق وامكانية المشاركة في المؤسسات المختصة بالثقافة الكبرى. وهذه المؤشرات قابلة للملاحظة والقياس.

الا ان الفقر ليس ظاهرة اقتصادية فحسب بل له بعد نفسي يتمثل في تصور الشخص في المجتمع ولحظوظه في تحسين حالته المادية مما يجعل بعض الافراد المنتمين الى الفئات التي تجاوزت عتبة الفقر والتي جعلت من الفئات العليا نموذجا مرجعيا يقلدونه، Reference-Group يشعرون بانهم يعيشون في الخصاصة وربما كان ذلك بأكثر حدة من بعض افراد الفئات الفقيرة.

ومن علماء الاجتماع من فسر النسبة الهامة من الاجرام لدى الطبقات المتوسطة من المجتمعات المصنعة بشعورها المتأزم لحالة النقص في مستوى الامكانات التي نراها ضرورية لتلبية حاجاتها.

وكل هذه الملاحظات تجعلنا لا نقتصر في تحديد مفهوم الفقر على البعد الاقتصادي فحسب بل علينا ان نأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي المتمثل في المقارنة بين أوضاع الافراد في المجتمع

الواحد وبين المجتمعات المختلفة والبعد النفسي المتجسم اساسا في الشعور بالنقص.

مفهوم الجريمة

من الناحية القانونية هي كل سلوك يخالف القانون الجزائي، وهي اصناف ودرجات.

فتصنيف الجريمة يتم حسب الجزاء اي العقوبة التي ينص عليها القانون، وتقسم عادة الى مخالفة وجنحة وجناية.

ويختلف مضمون هذا التحديد من مجتمع الى آخر وفي نفس المجتمع من حقبة تاريخية الى أخرى اي ان لكل مجتمع معاييره وضوابطه في تحديد الجريمة وتقديرها، الا ان هذه الظاهرة النسبية للقانون لا تعني عدم وجود ممنوعات اساسية تتفق في شأنها كل المجتمعات البشرية على اختلاف اديانها وعاداتها وطقوسها. فالدراسات التاريخية والانتروبولوجية للمجتمعات القديمة والحديثة تبين انه رغم اختلاف القوانين الجزائية العرفية والمكتوبة يوجد سلوك واحد متفق على كونه اجراميا وهو «المحرم الجنسي» (L'inceste) ويفسر علماء الاجتماع هذا الاتفاق البشري حول المحرم الجنسي بأنه ينتج حتما عن عدم احترامه تقويض اسس البناء الاجتماعي وبأنه يمثل احدى الخصائص التي تميز المجتمعات الانسانية عن المجتمعات الحيوانية.

أما فيما عدا ذلك فان اختلاف المحرمات حسب المجتمعات يؤدي الى تنوع تصور مفهوم الجريمة ودرجة خطورتها، وفي المجتمعات الحديثة غالبا ما يعتبر سلوكا اجراميا كل اعتداء على الممتلكات والأشخاص والنظام العام.

والجريمة سلوك لا تفكير على ان المجرم لا يعتبر كذلك الا اذا كان مسؤولا اي متمتعا بمداركه العقلية وكان قد بلغ سن الرشد المحدد

قانونيا وتضبط السلطة القضائية في هذه المجتمعات مدى مسؤولية المجرم ودرجة العقاب في نطاق القانون.

وأخيرا تجدر الملاحظة الى اهمية البعد النفسي في تحديد العقوبة، فنفس السلوك الاجرامي الظاهر قد يكون نتيجة دوافع نفسية متباينة ويتبع ذلك احكام مختلفة من عدم سماع الدعوى عند انعدام المسؤولية الى الحكم بالتخفيف او التشديد .

نماذج تحليل العلاقة بين الفقر والجريمة:

ان من يطالع الابحاث والدراسات العلمية المتصلة بموضوع العلاقة بين الفقر والجريمة يمكن له ان يصنفها الى ثلاثة اتجاهات نظرية اساسية يعير كل واحد منها اهمية قصوى لعامل يعتبر المسبب الاصلي للجريمة.

الاتجاه الاقتصادي

وتعتبر الابحاث المندرجة ضمن هذا الاتجاه ان العلاقة بين الفقر والجريمة هي علاقة سببية مباشرة اذ ان واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه الى البحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه إذاك اجراميا.

ويسعى اصحاب هذا الاتجاه الى ايجاد علاقة موضوعية ومباشرة بين مؤشرات الفقر (كالدخل وطبيعة السكنى والمستوى الثقافي الخ ...) والانسياق الى الانحراف.

ومن هذا المنظور يكون العامل الاقتصادي المحدد الرئيسي للسلوك الاجرامي.

الاتجاه الاجتماعي

يرى الاجتماعيون ان العلاقة بين الفقر كحالة اقتصادية والجريمة ليست علاقة آلية ودائما هي علاقة غير مباشرة.فالفقر يؤثر بداية من المؤسسات التنشيئية وخاصة العائلة التي تؤثر بدورها على نفسية الحدث ويكون نتيجة ذلك مهددا بالانحراف.

ان هذا الاتجاه يعمل على ابراز دور مؤسسات التنشئة واهميتها في ايجاد الظروف الدافعة الى الجريمة، معتبرا بذلك العامل الاجتماعي محددا رئيسيا للسلوك الانحرافي.

الاتجاه النفسي

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان الشعور بالحرمان لا حالة الفقر الموضوعية ذاتها هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية والذي قد يؤدي الى السلوك الاجرامي، كما يرون ان السلوك الظاهر هو وليد عوامل نفسية متشعبة منها ما هو شعوري ومنها ما هو لا شعوري، وهذا الاخير يتحكم في الانسان ويوجهه اكثر مما يتحكم الانسان فيه.

ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار العامل النفسي محددا اساسيا في السلوك الانحرافي.

وخلاصة القول ان كل واحد من هذه الاتجاهات العلمية يبرز عاملا معينا ويعتبره مفسرا للظاهرة الاجرامية وللعلاقة بين الفقر والجريمة في حين ان الواقع يحتم الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تكشف عنها هذه الاتجاهات واستخدامها لفهم الاجرام ووضع الخطط الوقائية منه.